

صوت العاملات

يوم العمال ١ أيار ٢٠٢٠

ورقة سياسات موجهة للحكومة حول حقوق العاملات في القطاع غير المنظم مقدمة من قبل مؤسسات وطنية وشخصيات عامة^١

يشكل حجم العمالة غير الرسمية في الأردن ما نسبته ٤٨٪ من مجموع العمالة في الإقتصاد الوطني بحسب التقديرات، وتبلغ مشاركة المرأة فيه نسبة كبيرة. وبسبب طبيعة هذا النشاط الاقتصادي الذي لا تشمله الأطر السياسية والتشريعات وآليات التنفيذ، فهو لا يوفر أي نوع من أنواع الحماية القانونية أو الاجتماعية للعاملات والعاملين فيه، حيث لا ينطبق قانون العمل بشكله التقليدي بوجود عامل وصاحب عمل وعقد عمل على القطاع غير المنظم في معظم الأحيان.

ونتيجة لهذه المحددات، فإن العاملين والعاملات في القطاع غير المنظم معرضون للهشاشة، وتحديدًا النساء منهم، الأمر الذي يتطلب أن تكون هناك أولوية لدى الحكومة بدعم المرأة اقتصاديا خصوصا في ظل ضعف مشاركتها في سوق العمل الأمر الذي يشكل خسارة تقدر بالمليارات على الإقتصاد الوطني وعلى قدرة المرأة الاقتصادية الذاتية ومشاركتها في دعم أسرتهما تحديدا في ظل التوقف عن العمل خلال جائحة الكورونا.

كما يعتبر تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة من أكبر التحديات التي تواجه الأردن حيث لا يتعدى معدل مشاركة المرأة الاقتصادية ١٣,٥٪ في حين يبلغ بين الرجال ٥٤,٣٪ في الربع الرابع من عام ٢٠١٩، كما ترتفع نسب البطالة بين النساء لتصل ٢٤,١٪ مقارنة بنسبة ١٧,٧٪ بين الرجال لنفس الفترة. وتبين الإحصاءات عزوف النساء اللاتي يقل تعليمهن عن الثانوي عن المشاركة الاقتصادية في الإقتصاد الرسمي وفي القطاع المنظم حيث لا تتجاوز ٤,٢٪ أو أقل^٢.

ان ضعف المشاركة الاقتصادية يستدعي التعامل مع تحديات سوق العمل الأردني من تشغيل وبطالة وخلق فرص عمل جديدة وبيئة العمل كقضايا مؤنثة بشكل أساسي تختم على صناعات القرار ووضع السياسات والخطط والموازنات فهم العقبات التي تقف أمام مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل وإيجاد الحلول وتخصيص البرامج والموارد بشكل يتناسب مع التحديات التي تواجه الفئات المختلفة من النساء.

١ تم مراجعة الورقة من قبل منظمة العمل الدولية

٢ حول-تكلفة-تدني-المشاركة-الاقتصادية-للمرأة-في-الأردن/ <http://www.jsf.org/ar/content/>

٣ دائرة الإحصاءات الأردنية، تقرير الربع الرابع حول البطالة ٢٠١٩

٤ Kasoolu S. et als., Female Labor in Jordan: A Systematic Approach to the Exclusion Puzzle. CID Working Paper 365 for Centre for International Development at Harvard University, October 2019
<https://growthlab.cid.harvard.edu/files/growthlab/files/-10-2019cid-wp-365-female-labor-jordan.pdf>

صوت العاملات

على الدولة وصانعي القرار اليوم متابعة تطبيق التزاماتها فيما يتعلق بالاعتراف بقيمة وأهمية عمل المرأة وتوفير الحماية اللازمة لها وتوظيف سياسات عادلة لتجنب التمييز ضدها والذي تظهر آثاره اليوم في الاستجابة اللازمة.

فهناك أعمال بالقطاعات غير المنظمة ستتأثر مرحليا ومن ثم ستعود ولكن هناك أعمال ستتأثر كليا وستخسر عملها وهذه الأعمال معظمها مؤنثة أو مخصصة للمرأة ومرتبطة بها. إن ظروف الحياة الجديدة والمتعلقة بالتباعد الاجتماعي ستؤثر على هذه الأعمال التي لا تحمل قيمة كبيرة في نظر المجتمع والتي تقوم بها النساء في غالب الأحيان. مثل الأعمال الرعائية مدفوعة الأجر (تقديم الرعاية في الحضانات) أو غير المعترف بقيمتها أصلا مثل الأعمال الرعائية غير مدفوعة الأجر (الأعمال المنزلية) حيث أن خسارة هذه الوظائف وتأثر هذه القطاعات سيزيد من نسب الفقر وعمالة الأطفال.

ومن هذا المنطلق ولتجنب المزيد من الهشاشة للنساء في الأردن في هذه الأوقات فأننا ندعو واضعي السياسات في الحكومة إلى متابعة تطبيق التزاماتها في هذا الملف عبر الالتفات إلى ما يلي:

- قطاعات المهن غير المنظمة لا تشمل فقط عمال المياومة والعاملون لحسابهم الخاص والعاملون بصورة غير منتظمة كعمال الزراعة والإنشاءات وإنما أيضا الرياديين وأصحاب الأعمال الفردية وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمزارعين والمهن المنزلية والجمعيات التعاونيات وهي فئات يجب أن يكون لها قيمة وفهم لدورها من قبل الحكومة والمجتمع. والمنظومة الحالية عليها أن تضم ما يقومون به (كالمشاريع التي تخدم المجتمعات المحلية سواء في قطاع الزراعة أو دعم الشباب وتسويق منتجات القرى الصغيرة) وهذا يترتب عليه أن يكون هناك سياسات وقرارات على المستوى المحلي تسمح لهم بالاستفادة من الخدمات وتدعم عملهم بشروط وأسس غير تلك التي تنطبق على الشركات والمؤسسات الكبرى.

- تعريف "رب الأسرة" يجب ان يتسع ليشمل شرائح أوسع من المجتمع وخصوصا النساء بشرائحن المختلفة لأن معيار "رب الأسرة" لا يعترف بالنساء كمعيلات لأسرهن الا في حالات قليلة ويستثني معظم النساء العاملات من الدعم الحكومي.

صوت العاملات

- على الحكومة تخصيص برامج دعم للنساء في الأعمال غير المنظمة وتحديد هذه الاعمال بالاسم وخصوصا تلك التي انقطعت عن العمل وتتطلب ان يشملها الدعم.
- أما فيما يتعلق بأمر الدفاع ٦ و ٩ واللذان وضعا لحماية العمال والعاملات في هذه الأوقات التي انقطع فيها مصدر رزقهم فيجب أن تحمل التعليمات التي تنبثق عن هذه الأوامر نظرة "الإعانة" للعاملين والعاملات وفق مفهوم قانون الضمان الإجتماعي. وليس مفهوم "المعونة" فالعامل والعاملة أفراد منتجون يساهمون في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يدعو إلى تطوير أطر للتعامل مع العاملين في القطاع غير المنظم بنفس المنظور الذي نتعامل به مع العاملين في القطاع المنظم بشكل تدريجي.
- فإن كان المقصود من أمر الدفاع ٦ و ٩ هو القطاع غير المنظم (من يعملون لحسابهم الخاص والمعتمدون على دخل يومي) فيجب أن يعامل عامل/ة المياومة كأبي عامل/ة أخرى وليس كدعم للأسر من خلال وزارة التنمية أو صندوق المعونة وبالتالي استهدافه كان يجب أن يكون من خلال مؤسسة الضمان الاجتماعي.
- وبالنظر إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي وإلى صندوق الأمومة والذي يشكل حماية للنساء العاملات، ومظلة أمان للنساء، فعلى مؤسسة الضمان البحث في كيفية توظيفه خدمة للمرأة العاملة وتجنب استخدامه أو أي صناديق خاصة بحماية ودعم المرأة لغايات أخرى لم توضع لها.
- إن العالم يشهد ركوداً اقتصادياً كبيراً في هذه الأوقات ومن المتوقع أن ينعكس الأمر أيضاً على الأردن، حيث سنشهد حالة من الانكماش الاقتصادي وفقدان للوظائف بشكل كبير، ما يدعونا إلى أهمية تعميق مفهوم دور الضمان الاجتماعي في حماية العاملين والعاملات، وعدم اقتصار دوره على التقاعد، أو التعطل وإصابات العمل أو إجازة الأمومة وإنما هو مظلة أمان وحماية للعاملين والعاملات في كافة الظروف، فصندوق الأمومة هو كلفة تبنتها الدولة لمنع التمييز ضد النساء في سوق العمل وعليها أن تتمسك بهذه الغاية التي التزمت بها لا أن تتراجع عنها.

صوت العاملات

- تفاقم مشكلة البطالة سيكون أهم وأكبر نتائج أزمة الكورونا في مختلف دول العالم، ونحن لسنا بمنأى عن ذلك. علينا أن نرتقي في سياساتنا إلى مستوى يمكننا من إحتواء آثار الأزمة على سوق العمل، والتقليل ما أمكن من الأعمال غير المنظمة والوظائف المفقودة والتي قد تزيد على ٨٠ ألف وظيفة. ولا يمكننا النجاح في ذلك إلا إذا أصبح هذا الموضوع أولوية وطنية تخصص له الموارد الكافية بسخاء.
- سلوكيات العمل ستتأثر لدى الكثير وستتغير مع الأزمة ومع وجود أنماط جديدة للعمل والحياة وبالتالي مشاكلنا الهيكلية التي كانت بالسابق ستزداد عمقا وهذه الظروف الاستثنائية كشفت عن المشاكل العديدة السابقة.
- قضايا العمل هي الرابط الأساسي بين الاقتصاد والعدالة الاجتماعية وبين الاقتصاد والسلم الاجتماعي لذلك علينا أن نغتنم الفرصة وأن نسعى لربطها من خلال إطار وطني شامل وحزمة شاملة للدعم والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

توصيات رئيسية للأخذ بها وتضمينها بقرارات الدفاع

نحن اليوم بحالة استثنائية وهناك خطر داهم يمس الاقتصاد وفرص العمل سواء بالعمل المنظم أو غير المنظم ولكن إن أتقنا العمل على التصدي للتحديات كوننا بلد صغير والفرص كبيرة أمامنا نستطيع أن نتجاوز الأزمة بقوة وإمكانية المعالجة عالية وعليه نقدم التوصيات التالية:

١. القضايا الاجتماعية المرتبطة بصندوق المعونة الوطنية هي شبكة أمان للأسر الفقيرة التي لا تستطيع العمل، أما مؤسسة الضمان الاجتماعي فهي التي يجب أن تشكل حماية للأفراد العاملين والعاملات بمن فيهم من يعمل بالقطاعات غير المنظمة.

٢. لذلك الاستجابة يجب أن تأتي من مؤسسة الضمان الاجتماعي من خلال تخصيص صندوق خاص حتى لا نمس بالصناديق الأخرى، يخصص لعمال وعاملات المياومة وغير المشمولين بالضمان ممن فقدوا عملهم أو دخلهم، وأن يصرف لهم منه دعم على شكل رواتب خلال الأزمة.

صوت العاملات

وأن يتم خلال ذلك إشراكهم في تأمين التعطل، مع إعفاءات شاملة وجزئية من الإشتراكات، على أن يتم شمولهم بالتأمينات الأخرى فيما بعد بشكل تدريجي. ومن الممكن تمويل هذا الصندوق من موارد خارجية وتبرعات من الحكومة ومن خلال صندوق همة وطن وبذلك نضمن إشراك ٤٨٪ من العمال الذين هم اليوم خارج مظلة الضمان الاجتماعي عنها.

٣. وبالنظر الى القطاع المنظم، فالعدالة أيضا تقتضي تعويض جميع العمال والعاملات المتضررين والمتضررات من خلال صندوق التعطل كمتعطلين ومتعطلات عن العمل وأن يدفع التعويض لهم مباشرة وليس من خلال أصحاب العمل، وبالنسب المحددة في القانون وليس بنصف الأجور. فتفعيل دور صندوق التعطل وفق القانون يحقق العدالة أيضا للجميع. ويوفر معيشة كريمة للعامل والعاملة وأسرهم، ويخفف الأعباء عن صاحب العمل، وينعش الاقتصاد بتوفير السيولة وزيادة القدرة الشرائية. يجب رفد الصندوق بتمويل إضافي للقيام بأعبائه (موجودات الصندوق ٢٥٠ مليون، والكلفة المتوقعة ٣٩٠ مليون).

٤. على الحكومة أن تأخذ المبادرة بإعطاء أولوية بتسجيل النساء المتعطلات عن العمل بالضمان الاجتماعي وخصوصا العاملات في الأعمال الرعائية والمنتسبات للأعمال الصغيرة.

٥. على الحكومة الالتفات من خلال برامج وزارة التنمية إلى القطاعات الرعائية التي تعطلت عن العمل والتي تقع تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية وتخصيص برامج خاصة من الدعم المالي لهذه القطاعات وللأعمال المؤنثة الرعائية مدفوعة الأجر والمرتبطة تقليديا بالنساء مقدمات الرعاية في الحضانات ومراكز رعاية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، واللواتي تعطلن عن العمل في فترة الجائحة.

٦. صندوق الأمومة من حق المرأة العاملة والفائض منه والممثل ب ٢٥٪ يفترض تخصيصه لدعم وحماية المرأة العاملة، وإعادة تخصيص هذا المبلغ لغايات أخرى فيه تغول على حقوق المرأة العاملة والنساء هن أكثر استحقاقا لهذا الدعم من خلال تخصيص المبلغ المقتطع من صندوق الأمومة للنساء العاملات - سواء كن عاملات مياومة او عاملات لحسابهن.

صوت العاملات

الورقة مقدمة من قبل مؤسسات وطنية وشخصيات عامة:

مؤسسة صداقة

بيت العمال للدراسات والأبحاث

شبكة سيدات اعمال العالم العربي

جمعية النساء العربيات

جمعية إتحاد المرأة الأردنية

تحالف مناهضة العنف والتحرش في عالم العمل

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مؤسسة إبداع البلقاء للتدريب

جمعية بيوضه الزراعيّة التعاونية

ميري قعوار- وزيرة تخطيط سابقة

العين سوسن المجالي- رئيسة لجنة العمل والتنمية

النائب خالد رمضان- مقرر لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان

ليلى نفاع

نور الإمام

نسرين العلمي

هانية برقواوي